الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا

أ.م.د. مجيد حميد شهاب م.م. محمد جواد شبع م.م. صفاء مجيد المظفر
جامعة الكوفة –كلية الآداب – قسم الجغرافيا

المقدمة:

تعد جغرافية الانتخابات فرع جديد تناولتها الجغرافية السياسية وتعد من المواضيع الحديثة والتي لها تأثير مباشر في الوضع السياسي الداخلي والخارجي للدولة وهذا يعتمد على خصائص السكان ودورهم في الانتخابات والمقاعد البلدية ووعيهم في إنجاح العملية الانتخابية وفي تقليص أو توسيع عدد الدوائر الانتخابية وعدد الأصوات لكل مرشح.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهمية الانتخابات في تركيا في ظل التعددية الحزبية بعد انتهاء السيطرة ونظام الحزب الواحد في عهد اتاتوك ، وبعد ضمان الدستور التركي لمشاركة عدد اكبر من الأحزاب العلمانية والإسلامية وقد مرت الانتخابات التركية بعدة مراحل من التطور قادة تركيا إلى تشكيل عدة حكومات منذ الستينات ولحد ألان.

لكن صاحب هذه الانتخابات الكثير من مشاركة الأحزاب وخاصة (الإسلامية) بسبب منع الأحزاب الإسلامية من المشاركة بسبب ضغوط المؤسسة العسكرية المسيطرة على القرار السياسي والضغوط لصعود أليبراليين والعلمانيين إلى السلطة.

وقد اشتملت هيكلية البحث على عدة من الفقرات .

١. موقع وسطح تركيا وإثرها في توزيع الدوائر الانتخابية.
٢. خصائص وتركيب السكان.
٣. الحياة البرلمانية في تركيا .
٤. العوامل المؤثرة على الانتخابات التركية.
٥. الخريطة الحزبية في تركيا.
٦. مراحل الانتخابات التركية.
٧. تحليل النتائج.

١. موقع وسطح تركيا وإثرها في توزيع الدوائر الانتخابية:

تعد تركيا أحد أقطار الشرق الأوسط إذ تقع في كل من قارتي أوروبا وآسيا ، يقع ما يقرب من ٣% من مساحة البلاد في أقصى الطرف الشرقي من جنوبي أوروبا ويطلق عليه اسم تراقيا وتقع مدينة اسطنبول أكبر المدن التركية في هذا الإقليم أما الجزء المتبقي من مساحة تركيا من جهة الشرق فإنه يغطي مساحة واسعة من شبه جزيرة جبلية يطلق عليها اسم الأناضول أو آسيا الصغرى كما تحد تركيا كل من بلغاريا من جهة الشمال الغربي واليونان من جهة الغرب وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وإيران من جهة الشرق والعراق وسوريا من جهة الجنوب ويقع البحر الأسود من جهة الشمال من تركي، خريطة(١)، تبلغ مساحة تركيا بحدود ٧٧٩.٤٥٢ كم٢ حيث ينقسم سطح تركيا الى الأقسام التالية[١] :

١ – إقليم السهول الشمالية. ٢ – إقليم الأودية الغربية.
٣– إقليم السهول الجنوبية. ٤ – إقليم الهضبة الغربية.
٥ – إقليم الهضبة الشرقية. ٦ – إقليم المرتفعات الجبلية الشمالية.
٧– إقليم المرتفعات الجبلية الجنوبية. ٨ – إقليم منخفضات ما بين النهرين.

خريطة (١)

الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر : MAGELLAN Geographix (800)929-4627 www.map.com

٢. خصائص وتركيب السكان:

يعد سكان تركيا كجزء من التركيبه الجغرافية السياسية وتتبع هذه الأهمية من كون العدد السكاني الكبير الذي يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي ٧٠ مليون نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٥، إن التركيبة السكانية لتركيا معقدة و مكونة من عشرات الأعراق، التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا و أفريقيا و تحكم العديد من الشعوب، لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات و خاصة الأكراد. يظهر من الجدول (١) ان الأتراك يشكلون أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي ٧٠-٨٠%)، يليهم الأكراد (٢٠-٣٠%)، ثم الزازيون (٢-٣%)، فالعرب (٢%)، الشركس (٠،٥%) و الجورجيون (٠،٥%). هناك أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشور، أراميون، بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار،لازيون وغيرهم، وتعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.

إن التوزيع المكاني للسكان يرتبط عادة بالتوزيع المكاني للفعاليات البشرية لاستغلال المواد الطبيعية ومما يطرأ من تغيير في عدد السكان من حين إلى أخر، وفي تركيا حيث تختلف الخصائص الطبيعية للمحيط الجغرافي، يتباين على ضوء ذلك توزيع الظاهرات البشرية ذات العلاقة بجذب السكان بين داخل البلاد وإطرافها وهذا يؤثر على تباين الكثافات السكانية بين الأقاليم الرئيسة، إذ نجد إن نصف السكان في تركيا يتركزون في المنطقة الساحلية الداخلية، إما الأقاليم الداخلية الأربعة على الهضبة تشغل أكثر من ثلثي السكان حيث لا يعيش عليها سوى (٤٨.٥)% من مجموع السكان إما الأقاليم الأربعة الساحلية

تشغل بحدود ثلث مساحة تركيا (٣٢.٦)% يتركز فيها أكثر من نصف السكان، وهذا التوزيع غير المتوازن تعكسه الظروف الطبيعية والذي انعكس على التوازن في توزيع الدوائر الانتخابية ونسب السكان المشاركين في الانتخابات ونسبة حصول كل مرشح على حدود الأصوات ونسبة كل حزب من المقاعد البرلمانية وهذا ما سنأتي علية في الفقرات القادمة[٢].

جدول (١)

النسبة المئوية للتركيب القومي في تركيا حسب إحصائيات ٢٠٠٥

الإقليم	النسبة المئوية%
الاتراك	٨٠-٧٠
الاكراد	٣٠-٢٠
الزازيون	٣-٢
العرب	٢
الشركس	٠.٠٥
الجورجيون	٠.٠٥

المصدر: سليمان الأحمدي، سكان تركيا، الموسوعة الحرة ، بحث منشور في الموقع الالكتروني: www wikipedia.org.

٣.الحياة البرلمانية في تركيا.

تمتلك تركيا أطول تاريخ برلماني في (الشرق الأوسط) فقد تمخض الدستور العثماني الأول في ١٨٧٦ عن برلمان في السنة التالية (وهو المجلس العمومي) وهو أول برلمان في المنطقة، ولذلك فان أول إمبراطورية حتى لو لم تكن تبنت نظاماً بالمعنى الفني للكلمة فإنها قد اتخذت خطوات الحياة البرلمانية .فالحكومة البرلمانية كما استهلت أول مره في ١٨٧٦ كانت كما يبدو، قد ترعرعت كاستجابة عملية للضغوط الخارجية وحتى في هذه الحالة فان الطبيعة الأممية الإقطاعية أو شبة الإقطاعية للإمبراطورية ذات الطابع العرقي والمتعدد القوميات قد لعب دوراً ضد الحياة البرلمانية فقد كان هناك خوف دائم من إن التمثيل البرلماني سيزعزع نيران الحركات الانفصالية المتزايدة ، بدأ البرلمان يكتسب أساساً اجتماعياً راسخاً عندما صار يمثل المجتمع الذي هو الأخر اكتسب هويته ضمن دولة قومية كانت نقطة التحول في هذه العملية مجلس ١٩٢٠، وعلى صعيد القانون الدستوري يرى إن السلطات الممنوحة للمجلس ولأعضائه تبرر الحديث على كون البرلمان مؤسسة، إذ تتفوق الهيئة التشريعية التركية تفوقاً كبيراً في المجالات الأربعة أي الحصانة البرلمانية، والحرمة البرلمانية واستقلالية الإجراءات وحرية الاحتجاج وحق الاجتماع في أي وقت يقرر الأعضاء ذلك، وهناك بعض المؤشرات السياسية التي تبين بان البرلمان مؤسسة فبين عام ١٩٦١-١٩٨٠ أعيد انتخاب نحو نصف الأعضاء السابقين، وهذا يبين بان البرلمان يمتلك عضوية مستقلة ومحترفة إلى حد ما ، ولكن هناك نقيضاً لما ذكرناه إذ إن هناك حركة معكوسة في الموقف الدستوري للبرلمان ففي النظام الذي يرجع إلى ١٩٢١ و١٩٢٤ والذي منح المجلس الحق في ممارسة استقلاليته قد نحى جانباً في دستور ١٩٦١ ونتيجة لذلك أصبح المجلس مجرد واحد من المؤسسات التي يمكن إن تمارس هذا الحق، ومع نهاية السيادة النظرية بدأت هيئات أخرى (كالهيئة التنفيذية والهيئة القضائية) بأخذ نصيبها في ممارسة الاستقلالية إذ أصبحت السلطة التنفيذية مستقلة بشكل أكثر وضوحاً عن السلطة التشريعية وحصلت على صلاحيات مهمة[٣].

٤.العوامل المؤثرة على الانتخابات التركية:

هناك مجموعة متعددة من العوامل التي تؤثر على سير الانتخابات في تركيا وسوف نبين أهم هذه العوامل وكالاتي:

٤. ١. قضية الحجاب:

تشكل قضية الحجاب في تركيا حيزا كبيرا للسجال السياسي بين العلمانيين من جهة وبين حزب العدالة والتنمية الحاكم من جهة أخرى، وتبرز بشكل اكبر عندما تكون هناك قرارات تتعلق بفتح طريق المحجبات للدراسة الجامعية أو عندما تقف الحكومة بجانب الحجاب ما يدفع بالنخبة العلمانية إلى إشهار أسلحتها لحماية علمانية البلاد. وتمثل مسألة الحجاب في تركيا واحدة من المسائل الحساسة والخلافية في البلد فعلى الرغم من أن ٦٤% من الأتراك يؤيدون إلغاء القانون الذي يحظر ارتداء الحجاب في الجامعات إلا أن قرابة ٣٥ % من الأتراك يرفضونه بل ويعتبرونه مسألة تتعلق بهوية البلد العلمانية. وبات من المؤكد في خضم السجال السياسي الدائر في تركيا أن الحجاب لم يعد مجرد مبدأ للتقيد بتعاليم الشريعة الإسلامية بتغطية رأس المرأة بل تحول إلى مواجهة سياسية بين من يرون فيه رمزا سياسيا ومن يرونه أحد متطلبات الإيمان، فالجهات العلمانية ترى في حجاب الطالبات الجامعيات وطالبات مدارس الثانوية إعلان دعم للأصولية الإسلامية لا يتلاءم على حد زعمهم مع علمانية الدولة على الرغم من أن الغالبية الساحقة من الأتراك مسلمون(٤).

وكما معروف ايضاً أن قضية الحجاب في تركيا من القضايا الحساسة التي فرضت نفسها على الساحة منذ عام ١٩٨٩، إذ يتحامل عليها كل من يدعي "علمانية أتاتورك"، وينظر إليها دوماً على أنها من الأسباب الرئيسة التي تهدد أمن البلاد، لأن الحجاب هو من الأسباب الرئيسة التي تخدم هدف، هدم النظام العلماني، واستبداله بآخر إسلامي. هذا الخوف من الحجاب يكشف بطريقة أو بأخرى عن القلق الذي يساور النخبة العلمانية من توسع الدائرة الإسلامية(٥)، رغم حقيقة أن تركيا بلد إسلامي فيه ٩٩% من الشعب التركي المسلم، ويفسر بالتالي التخبط التركي وشوقه من أجل اللحاق بالركب الأوروبية، ومع أن أغلبية الأحزاب السياسية في تركيا لا تعارض الحجاب لكنها في نفس الوقت لا تتجرأ علنا على الدفاع عنه.

٤. ٢. قضية البطالة والاستقرار الاجتماعي:

نتيجة للأزمة الاقتصادية التي وقعت في فبراير/ شباط ٢٠٠١ ، فإن قطاع العمل شهد أسوأ فترة تراجع فى السنوات العشر الأخيرة، حيث ارتفع فيها معدل البطالة إلى ما يقرب من ٢٠%، طبقا لتقارير هيئة التخطيط التركية (DPT) ومعهد الإحصاء التركي (IDE)، مع الوضع في الاعتبار أن هناك تضاربا بين الأرقام التي تعلنها وسائل الإعلام التركية عن أعداد البطالة العمالية في أعقاب الأزمة الاقتصادية، والأرقام التي تعلن رسميا من طرف مؤسسات الدولة، بحيث يظهر فارقا يقدر بمليون عامل، فقد ذكرت صحف ميلليت وحريت ووقت ووطن في تقارير لها ، بأن هناك ٥,٢ ملايين عاطل في تركيا، وتأتي أرقام هيئة التخطيط التركية لتشير إلى أن الرقم ٥.١ ملايين، ووفقا لآخر أرقام البطالة التي نشرها معهد الإحصاءات التركي ((تركستات))، فإن عدد الأفراد العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٧ ارتفع ٣٨ ألف ليصل إلى ٢.٣ مليون، بينما ارتفع عدد السكان المدنيين المتنقلين ٧٦٤ ألف ليصل إلى ٦٨.٩ مليون، ومن اجمالى هذا العدد، شهدت معدلات البطالة في الحضر انخفاضا بنسبة ٠.٢ % لتصل الى ١١.٩ %، بينما وصل المعدل في المناطق الريفية إلى ٦.٩ % بعد زيادة بنسبة ٠.٤ %، وفى عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الذكور من المتعطلين ٧٣ %، من ضمنهم ٥٦.٨ % غير حاصلين على الشهادة الثانوية، بينما يبحث ٣٠ % عن فرص عمل منذ عام على الأقل، كما كشفت هذه البيانات إن عدد الذين تم توظيفهم ارتفع بواقع ٢٣٥ ألف ووصل إلى ٢١.٢ مليون في ٢٠٠٧، ومن بينهم ٢٦.٤ % فى الزراعة و١٩.٨ % فى الصناعة و٥.٨ % فى قطاع البناء و٤٨ %فى الخدمات(٦).

من هنا تعد مشكلة البطالة واحدة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع التركي، وخاصة قطاع الشباب سواء في محافظات الريف أو المدينة على حد سواء، إلا أن هذه المشكلة تظهر بنسب بين ٤٠-٦٠% -طبقا لتقارير وسائل الإعلام التركية- في محافظات شرق وجنوب تركيا المتاخمة مع الحدود السورية والعراقية والإيرانية.

٣٠٤. عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي:

إن أهمية تركيا موقعا وموقفا وتاريخا سابقا وحاليا، إذ تعتبر جسرا إستراتيجيا هاما بين أوروبا والشرق الأوسط، وذلك بالمعنى الجغرافي والثقافي، ومن المؤكد أن تكون تركيا –بهذه الخصائص– وفي حالة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي نافعة جدا له، وهو كحلف إستراتيجي ينبغي أن ينظر إلى ما وراء حدوده الحالية وكيف يمكن أن يجعل من تركيا صاحبة الدور الكبير في جعل مصالحه بعيدة عن أي تهديد محتمل في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر إحدى مناطقه الثلاث الإستراتيجية والحيوية إلى جانب كل من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي.

وفي حالة انضمامها ستكون أيضا نافعة جدا لدول الشرق الأوسط العربية استنادا إلى الروابط الثقافية القديمة بينها وبين دول المنطقة واستنادا إلى حجم المبادلات التجارية التي ارتفعت بشكل كبير مع هذه الدول في السنوات الأخيرة هناك العديد من الأسباب التي يعلل بها بعض قادة الاتحاد موقفهم غير الإيجابي من مسالة انضمام تركيا للاتحاد، ومن تلك الأسباب ما هو مرتبط بالخلفية التاريخية لتركيا، وبهويتها الإسلامية وبثقل إرثها العثماني، ومنها ما هو مرتبط بوضعية حقوق الإنسان وبهامش الحريات العامة داخلها، ومنها ما هو مرتبط بالمسألة القبرصية.

لقد تحولت هذه المسألة إلى ما يشبه الحلم بالجنة عند قطاع واسع من الشعب التركي، فمعظم الاستطلاعات التي أجرتها مراكز بحوث الرأي العام أو تلك التي أجريت من طرف الصحف التركية بواسطة شبكة المعلوماتية (إنترنت)، أوضحت أن نسبة ما بين ٦٥–٧٥% من الشعب التركي يريد الانضمام للاتحاد الأوروبي(٧).

وفي ختام هذا العرض السريع لأبرز قضايا المشهد السياسي التركي يمكننا القول إن القضايا الداخلية والخارجية تساويان في ما بينهما من ناحية التأثير على رأي الناخب. فنسبة كبيرة من أصوات المرآة المحجبة بتركيا ذهبت إلى حزبي العدالة والتنمية والسعادة باعتبار أنهما تعهدا بالوقوف بجوار قضية حق المرأة في ارتداء الحجاب، وقطاع الشباب والذي تضرر كثيرا من قضية تفشي البطالة هو الآخر أعطى أصواته لحزب العدالة من باب الثقة في شخصية أردوغان والنجاح الذي حققه في رئاسة بلدية اسطنبول.

٥.الخريطة الحزبية في تركيا:

تتعدد أسماء الأحزاب السياسية ومسمياتها في تركيا لكنها في النهاية تنتمي إلى جذور فكرية يمكن تصنيفها بما يلي:

٥. ١. أحزاب اليمين:

١. حزب الوطن الأم (ANAP):

تم تشكيل حزب الوطن الأم في ٢٠ أيار ١٩٨٣ بزعامة تورغوط أوزال، وفاز في انتخابات ٦ تشرين الثاني ١٩٨٣ بأغلبية ساحقة وانفرد بالسلطة حيث حصل على نسبة ٤٥.١٤% من الأصوات وفي انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ انخفضت نسبة أصوات المؤيدين إلى الحد الأدنى حيث حصل على ١٣.٢% ودخل البرلمان في المركز الرابع، لكنه شارك في الائتلاف الحاكم الذي تم تشكيله بين أحزاب ثلاثة هي حزب اليسار الديمقراطي وحزب العمل القومي وحزب الوطن الأم، وهي الحكومة التي أدارت شؤون البلاد منذ ذلك الوقت، ويملك الحزب حاليا ٦٩ مقعدا في البرلمان. إما توجهه الفكري، فيعتبر حزب الوطن الأم في وسط اليمين، وقد نجح أيام ازدهاره بزعامة تورغوط أوزال في جمع فئات مختلفة يمينية ويسارية ومتدينة تحت مظلته وتمكن بذلك من كسب شعبية واسعة. لكنه وبزعامة يلماظ فقد ذلك الروح تماما، الأمر الذي تسبب بانفصال قادته البارزين منه وانضمامهم إلى أحزاب أخرى(٨).

٢. الطريق القويم (DYP):

حزب الطريق القويم يمثل وسط اليمين مع حزب الوطن الأم، ويعاني –شأنه في ذلك شأن وسط اليمين– من أزمة فقدان الهوية، وهو الأمر الذي جعل الأصوات تذهب إلى حزب العمل القومي وحزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى، فقد تشكل في ٢٣ حزيران ١٩٨٣وكان زعيمه الأول أحمد نصرت طونا، أما زعيمه الحالي فهي تانسو تشيلر، فاز حزب الطريق القويم

في أول انتخابات خاضها عام ١٩٨٧ بنسبة جيدة (١٩.١٤%) حاصلا على ٥٩ مقعدا في البرلمان، تلا ذلك نجاح باهر في انتخابات البلدية حيث فاز بالمركز الأول. وأخذ حزب الطريق القويم يفقد شعبيته بعد مغادرة سليمان ديميرل لزعامة الحزب، وفي انتخابات ١٩٩٩ لم يتخط الحاجز المطلوب لدخول البرلمان إلا بصعوبة إذ حصل على نسبة ١٢% فقط. أما توجهه وشعبيته، فيمثل حزب الطريق القويم وسط اليمين مع حزب الوطن الأم، ويعاني حاليا وسط اليمين من أزمة فقدان الهوية، الأمر الذي جعل الأصوات تذهب إلى حزب العمل القومي وحزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى[٩].

٣. حزب العمل القومي (MHP):

حزب يميني– فاشي أشترك في كثير من الأعمال الإجرامية و الاغتيالات في صفوف اليساريين من الساسة والطلبة الجامعيين، ويعتبر حزب الحركة القومية نفسه من حماة الجمهورية التركية، يمثل حزب العمل القومي الفكرة القومية التركية في البلاد، ويرى بعض المراقبين أن نجاحه في انتخابات ١٩٩٩ يعود إلى نقمة الشعب من سائر الأحزاب وتعليق الآمال على الحركة القومية في حل بعض المشاكل المستعصية في البلاد، تشكّل حزب العمل القومي في٩ شباط ١٩٦٩،الذي يعتبر امتدادا للحركة القومية في تركيا التي تزعمها ألب أرسلان تركش منذ الستينيات حتى وفاته[١٠]، وشكلت الحركة القومية حتى اليوم أحزابا متعددة تحت أسماء مختلفة استقرت في النهاية تحت اسم حزب العمل القومي، وكانت نسبة الأصوات التي حصل عليها في انتخابات ١٩٩٩ أكبر نسبة حصل عليها حتى اليوم، وقد فاز حزب العمل القومي في انتخابات ١٩٩٩بنسبة ١٩.٩% حاصلا على ١٢٩ مقعدا في البرلمان مع إحرازه المركز الثاني في المجلس بعد حزب اليسار الديمقراطي، أما توجهه الفكري، فيمثل الحزب الفكرة القومية التركية في البلاد، ويرى بعض المراقبين أن نجاحه في انتخابات ١٩٩٩ يعود إلى نقمة الشعب على سائر الأحزاب وتعليق الآمال على الحركة القومية في حل بعض المشاكل العويصة كمشكلة الحجاب، وقد عارض حزب العمل القومي بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في البث والإعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام والانصياع إلى الاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن، وتكمن شعبيته في ان الشعب كان يراه الأمل الوحيد في حل مشكلة الحجاب وإعدام عبد الله أوجلان وأمور أخرى، لكنه كان متباطئا في مواجهة هذه المعضلات[١١].

٢. أحزاب اليسار:

١. حزب اليسار الديمقراطي (DSP):

تم تشكيل حزب اليسار الديمقراطي ١٤ كانون الأول ١٩٨٥من قبل بولنت أجاويد، تعرض حزب اليسار الديمقراطي لفشل كبير في أول انتخابات خاضها عام ١٩٨٧ فلم يتمكن من تجاوز الحاجز الانتخابي إذ نال نسبة ٨.٥% فقط وبالتالي لم يستطع دخول البرلمان، لكنه نجح في اجتياز الحاجز في انتخابات ١٩٩١ حاصلا على نسبة ١١%، وهي التي مكنته من كسب سبعة مقاعد في البرلمان، وجاء القبض على عبد الله أوجلان حزب الزعيم الكردستاني في عهد الائتلاف الحاكم بزعامة بولنت أجاويد، وهو الأمر الذي زاد من شعبية حزب اليسار الديمقراطي، وأثمر ذلك نجاحا باهرا لحساب الحزب في انتخابات ١٩٩٩ إذ حصل على المركز الأول بنسبة ٢٢.١٩% مع فوزه بـ١٣٦ مقعدا في البرلمان، وشكل بولنت أجاويد حكومة ائتلافية مع حزب العمل القومي وحزب الوطن الأم ونجح في تحقيق بعض الإصلاحات الدستورية، لكن الأزمة الاقتصادية التي أطاحت بالبلاد منذ شباط ٢٠٠١ ففقدت الحكومة شعبيتها وأغلبيتها في البرلمان، وقد أعلن أجاويد أنه سيعتزل السياسة بعد الانتخابات نظرا لحالته الصحية المتدهورة، والجدير بالذكر أن الحزب عاش انتكاسة كبيرة بعد مرض أجاويد حيث استقال نحو ٦٠ نائبا من الحزب ليشكلوا حزبا يساريا آخر تحت قيادة إسماعيل جيم وزير الخارجية السابق، وهو الأمر الذي بدد أصوات حزب اليسار الديمقراطي[١٢].

٢ . حزب الشعب الجمهوري (CHP):

يعد حزب الشعب الجمهوري من أقدم الأحزاب السياسية التركية التي أنشأت النظام الجمهوري والبرلمان في تركيا شعار الحزب عبارة عن ستة أسهم بيضاء على خلفية حمراء، أنشئ في تاريخ ٩ ايلول ١٩٢٣م على يد مصطفى كمال اتاتورك، وكان زعيمه الأول، وبعد وفاته عام ١٩٣٨ تم انتخاب عصمت إينونو زعيما للحزب، لم يكن على الساحة السياسية سوى حزب الشعب الجمهوري حتى عام ١٩٤٦ حيث انتقلت تركيا إلى نظام الأحزاب المتعددة وتم إجراء أول انتخابات نيابية عامة في تاريخ البلاد وفاز الحزب بالسلطة بأغلبية ساحقة. لكنه خسر الانتخابات أمام الحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه عدنان مندرس سنة ١٩٥٠، فبقي في المعارضة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠، لكنه فشل في انتخابات ١٩٩٩ ولم يستطع أن يتجاوز الحاجز حيث حصل على ٨.٧% فقط من الأصوات مع أنه كان الفائز بأغلبية واسعة في بعض المحافظات، لذا فقد بقي خارج البرلمان، **أما توجهه الفكري** حزب الشعب الجمهوري هو حزب يساري الاتجاه، قام بايكل في السنوات الأخيرة بتليين خطابه السياسي ووعد باحتضان كافة شرائح المجتمع مهما كانت أفكارها وتوجهاتها(١٣).

٣. حزب تركيا الجديدة (YTP):

تم تأليف حزب تركيا الجديدة الذي تشكل في ٢٢ تموز ٢٠٠٢ من قبل النواب الذين انشقوا عن حزب اليسار الديمقراطي بزعامة إسماعيل جيم وزير الخارجية السابق وحسام الدين أوزكان نائب رئيس الوزراء والذراع الأيمن لأجاويد إضافة إلى كمال درويش وزير الشؤون الاقتصادية السابق وسبعة وزراء آخرين، وقد دعا هؤلاء إلى التجديد داخل حزب اليسار الديمقراطي وتخلي أجاويد عن قيادة الحزب، وعندما لم يجدوا أذنا صاغية قرروا الانفصال وتشكيل حزب يهدف إلى ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ونقل البلاد إلى الأمام اقتصاديا وتوسيع نطاق الحريات سياسيا وثقافيا، بدا الحزب في بداية الأمر براقا جذابا، لكنه سرعان ما فقد بريقه بعد انفصال كمال درويش وزير الشؤون الاقتصادية السابق عن الحزب ملتحقا بحزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه دنيز بايكل، و**زعيمه** إسماعيل جيم. **وحالياً** يشغل ٥٨ مقعدا في البرلمان(١٤).

٣.الأحزاب الإسلامية:

١. حزب السعادة (SP):

تمخض حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار أصدرته محكمة الدستور التركية في ٢٢ حزيران ٢٠٠٢ عن حزبين أحدهما حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان والذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة، والثاني حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده نجم الدين أربكان من وراء الكواليس، وقد انتخب أعضاء الحزب رجائي قوطان زعيما لهم بعد تشكيله في ٢٠ تموز ٢٠٠١، **ويملك** حاليا ٤٦ مقعدا في البرلمان، ويلعب الدور الرئيسي في فقدان الحزب لأصواته وجود حزب العدالة والتنمية. وقد كان يعتمد حزب السعادة على عودة نجم الدين أربكان إلى النشاط السياسي وقيادة الحزب في الانتخابات، لكن لجنة الانتخابات العليا أصدرت قرارا بعدم أهلية أربكان لعضوية البرلمان قبل أن يزول الحظر القانوني، هذا ويؤيد أعضاء الحزب عضوية الاتحاد الأوروبي مع الحرص على توسيع الحريات الديمقراطية دون المساس بالمبادئ التي تقوم عليها الجمهورية التركية من علمانية ونظام جمهوري وما إلى ذلك(١٥).

٢.حزب العدالة والتنمية (AKP):

تم تشكيله من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ حزيران ٢٠٠١، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، تشكل في ١٤ آب ٢٠٠١ ورئيس الحزب رجب طيب أردوغان فقد انتخب وهو عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب، حزب العدالة، يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري

تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه، ورفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق. أهم مميزاته أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية،وتعود معظم شعبية حزب العدالة والتنمية الجدير بالدرجة الأولى إلى شخصية زعيمه رجب طيب أردوغان، وساهمت الظروف الدولية التي التقطها قادة الحزب بذكاء شديد في وجود إرادة دولية بضرورة فتح المجال للحزب في الوصول إلى الحكم، الأمر الذي اعتبر بمثابة الفرصة لاختبار إمكانية التعايش والتوافق بين أحزاب إسلامية [معتدلة] وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، من خلال شروط معينة تلتزم بها هذه الأحزاب في توجهاتها الفكرية والسياسية، الأمر الذي استثمره قادة الحزب إلى أبعد مدى من خلال تسويق أنفسهم كمسلمين معتدلين يمكن أن يشكلوا نموذجا معتدلا يجسر الفجوة بين الإسلام والغرب، ويعمل على تصحيح الصور النمطية المتبادلة بين الطرفين[١٦].

٣. حزب الاتحاد الكبير (BBP):

تشكل في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٣، وزعيمه محسن يازيجي أوغلو، وقد حصل في انتخابات ١٩٩٩على ١.٤٦% ولم يتمكن من تجاوز الحاجز المطلوب لدخول البرلمان، يتوقع بعض المحللين السياسيين أن يكون لحزب الاتحاد الكبير دورا مهما في المستقبل، ويعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي في تركيا، ويشغل حاليا أربعة مقاعد في البرلمان.

٤. أحزاب أخرى صغيرة[١٨]:

هناك أحزاب سياسية أخرى صغيرة تخوض الانتخابات منها حزب الشباب (GP)، الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP)، الحزب الشيوعي التركي (TKP)، حزب الوطن (YP)، حزب العمل الشعبي الديمقراطي (DEHAP)[١٩]، ويتوقع المراقبون أن تجتمع أصوات الأكراد في هذه الانتخابات في حزب العمل الشعبي الديمقراطي الذي فاز في الانتخابات السابقة بنسبة ٤.٧%، وقد أصدرت لجنة الانتخابات العليا قرارا بأهلية خوض الحزب للانتخابات المبكرة باتفاق كامل إثر مراجعة المدعي العام لمحاكم التمييز صبيح قناد أوغلو لمنع الحزب من خوض الانتخابات بسبب تحريضه على الانفصال العرقي، ورغم أن حزب العمل الشعبي الديمقراطي أو بديله (HADEP) كان الفائز في بعض المحافظات في انتخابات ١٩٩٩، فإنه لم يتمكن من دخول البرلمان بسبب عدم حصوله على نسبة ١٠%.

٦. مراحل الانتخابات التركية:

شهدت تركيا ١٥ عملية انتخابية نيابية منذ عام ١٩٥٠، وهو العام الذي انتقلت فيه البلاد إلى التعددية الحزبية، وتعد انتخابات ٢٠٠٧ أخر انتخابات تركية برئاسة عبد الله كول، وطوال هذه الانتخابات لم يتمكن من التفرد بالسلطة سوى ثلاثة أحزاب فقط، وقد تم ذلك سبع مرات. ففي الفترة من ١٩٥٠–١٩٦٠ تولى الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندرس مقاليد الحكم ثلاث مرات، وفي الفترة من ١٩٦٠–١٩٨٠ تمكن حزب العدالة بزعامة سليمان ديميرل من الحصول على الحكومة بمفرده مرتين، وبعد عام ١٩٨٠ كان المنفرد بالسلطة هو حزب الوطن الأم بزعامة تورغوط أوزال والباعث للانتباه أن جميع هذه الأحزاب أحزاب يمينية.

وفيما يلي قائمة بالأحزاب التي انفردت بالسلطة حسب السنوات وعدد النواب[٢٠]:

جدول (٢) أحزاب انفردت بالسلطة

السنة	الحزب	عدد النواب
١٩٥٠	الحزب الديمقراطي	٤٠٨
١٩٥٤	الحزب الديمقراطي	٤٩٠
١٩٥٧	الحزب الديمقراطي	٤١٩
١٩٦٥	حزب العدالة	٢٤٠
١٩٦٩	حزب العدالة	٢٥٦
١٩٨٣	حزب الوطن الأم	٢١٢
١٩٨٧	حزب الوطن الأم	٢٨٢

وفي استعراض بعض الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات السابقة التي جرت في تركيا:

جدول (٣)

النتائج التي حققتها الأحزاب خلال الفترات الانتخابية للسنوات (١٩٨٣-١٩٩٥)

الحزب	نسبة النجاح%			
	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٥
حزب الوطن الأم	٤٥.١	٣٦.٣١	٢٤.٠١	١٩.٥٦
حزب الشعب	٣٠.٥	٢٤.٧٤	٢٠.٧٥	١٠.٧١
الحزب القومي الديمقراطي	٢٣.٣	–	–	–
حزب الطريق القويم	–	١٩.١٤	٢٧.٠٣	١٦.١٨
حزب الرفاه	–	–	١٦.٨٨	٢١.٣٨
حزب اليسار الديمقراطي	–	–	١٠.٧٥	١٤.٦٤

المصـــدر: إحصـــائيات انتخابيـــة، قســـم البحـــوث التركـــي، منشـــورة فـــي الموقـــع الالكترونـــي: http://www.aljazeera.net/NR/exere

يظهر من الجدول (٣) إن حزب الوطن ألام احتل مرتبة الصدارة بنسبة الأصوات في انتخابات ١٩٨٣ حيث حصل على (٤٥.١)%من الأصوات في حين تراجعت هذه النسبة في الانتخابات الأخرى كذلك الحال بالنسبة إلى حزب الشعب الديمقراطي بينما يلاحظ إن الحزب القومي الديمقراطي حصل على نسبة ٢٣.٣% من الأصوات في انتخابات ١٩٨٣ ولم يحصل على أي نسبة من الأصوات في الانتخابات الأخرى بينما يلاحظ إن حزب الطريق القويم لم يحصل على أي نسبة في انتخابات ١٩٨٣ بينما في الانتخابات الأخرى حصل على نسبة من الأصوات كذلك الحال بالنسبة إلى حزب اليسار وحزب الرفاه وهذا يدل على ان شعبية الحزب وسيطرته على الساحة التركية هو الذي يتقدم ولذلك تظهر أحزاب بقوة وتتراجع أحزاب أخرى هذا ما تبينه الانتخابات التركية، وفي انتخابات ١٩٩٩ كانت الأرقام تشير إلى أن :

- مجموع الصناديق :٢٠٩١٢٦
- مجموع الناخبين :٣٧٤٢٩١٢٠
- مجموع الأصوات :٣٢٥٨٩٩٧٣
- نسبة المشاركة :٨٧.٠٧%

جدول (٤) انتخابات ١٩٩٩

الحزب	عدد المقاعد	نسبة الفوز	عدد الأصوات
حزب اليسار الديمقراطي	١٣٦	٢٢.١٧	٦٩٠٠٣٢٢
حزب العمل القومي	١٢٩	١٧.٩٨	٥٥٩٤٣٧٥
حزب الفضيلة	١١١	١٥.٣٩	٤٧٩٠٤٣٠
حزب الوطن الأم	٨٦	١٣.٢٢	٤١١٤٧٠٥
حزب الطريق القويم	٨٥	١٢.٠٣	٣٧٤٢٣١٧
حزب الشعب الجمهوري	٨١	٨.٧٢	٢٧١٢٠٥

المصدر: إحصائيات انتخابية، قسم البحوث التركي، منشورة في الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exere

يظهر من جدول (٤) إن الأوضاع تبدلت في انتخابات ١٩٩٩ وارتفعت نسبة الأصوات لحزب اليسار الديمقراطي ثم تلاه حزب العمل القومي ثم حزب الفضيلة بينما يلاحظ إن الأحزاب السابقة التي كانت تحتل الصدارة بنسبة الأصوات كحزب الشعب وحزب الطريق القويم تراجعت نسبة الأصوات المؤيدة لهم.

أما انتخابات الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٢، فقد يظهر من جدول (٥) وخريطة (٢) إن حزب العدالة والتنمية سجل فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية التركية، مما يفتح الطريق أمام توليه للسلطة بمفرده بعد ضمانه أكثرية واضحة في البرلمان، ورغم ذلك فان الحزب يواجه معركة على عدة جبهات لكي يصبح مقبولا داخل المؤسسة السياسية، إذ ان مدعيا عاما تركيا ما زال يسعى إلى حظر حزب العدالة والتنمية على أساس أن زعيمه، رجب طيب إردوغان، منع من الترشح للبرلمان بسبب إدانته بالتحريض على الكراهية أثناء رئاسته لبلدية إسطنبول في التسعينيات. كما أن الحزب سيكون أيضا موضع مراقبة دقيقة وعن كثب من قبل الجيش، الذي يعتبر حاميا للدستور العلماني في تركيا وقد حقق الحزب ذو التوجه الإسلامي نتيجة غير متوقعة في هذه الانتخابات، وذلك بحصوله على ٣٤% من الأصوات (٣٦٣ من أصل ٥٥٠ مقعدا في البرلمان)، كما يظهر من الخريطة (٢) إن حزب العدالة والتنمية اكتسح أكثر من نصف تركيا حيث شملت الاصوات المؤيدة له كل من وسط وغرب تركيا وجزء من جنوبها وكذلك جزء من الجنوب الشرقي بأغلبية ساحقة، وبهذه النسبة من إجمالي الأصوات، أصبح الحزب قادرا بمفرده على تشكيل الحكومة المقبلة، وهي حالة لم تعرفها البلاد التي اعتادت الائتلافات، كما انه لا يحتاج إلى أكثر من أربعة مقاعد إضافية لكي يحقق أكثرية الثلثين الضرورية لتغيير الدستور، حيث أن أي حزب يتمتع بثلثي المقاعد البرلمانية يمكنه اجراء تغييرات في الدستور التركي وجاء حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي في المركز الثاني بحصوله على ١٩.٥% من الأصوات و١٧٨ مقعدا في البرلمان الجديد الذي سيضم أيضا ثمانية مستقلين حيث يلاحظ من خريطة (٢) إن المؤيدين لهذا الحزب اقتصر على جزء من شمال غرب وشمال شرق تركيا بالإضافة إلى جنوب غرب تركيا، ولم يحالف الحظ الأحزاب الستة عشر الباقية في دخول البرلمان لأنها لم تحصل على النصاب الدستوري وهو عشرة بالمئة من الأصوات. وقد أجريت الانتخابات قبل ثمانية عشر شهراً من موعدها الأصلي، وذلك عقب انهيار الحكومة الائتلافية بسبب ما دار داخلها من صراعات إضافة للحالة الصحية السيئة التي يعاني منها رئيس الوزراء بولند أجاويد الذي قرر اعتزال العمل السياسي. كانت الهزيمة فادحة بالنسبة لأحزاب الائتلاف الحاكم، إذ لم يحصل حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولنت أجاويد (رئيس الوزراء) إلا على ١.٢% من الأصوات، رغم أنه كان المنتصر في انتخابات ١٩٩٩ أي قبل ثلاث سنوات حيث حصل على ٢٢.١% من الأصوات ودخل البرلمان في المركز الأول آنذاك، أما بالنسبة لحزب الطريق القويم فقد شارف على تجاوز نسبة ١٠% يتركز المؤيدين لهذا الحزب في شرق

وجنوب شرق تركيا، ولم يكن حزب رئيس الوزراء وحيدا في هزيمته وسقوطه، فقد كان حزب العمل القومي بزعامة دولت بهجلي يهوي إلى الحضيض كذلك، في حين كان حصل في انتخابات ١٩٩٩ على ١٧.٩% من الأصوات، أما انتخابات ٢٠٠٢ فقد فشل حتى في اجتياز الحاجز الانتخابي وكسب ٨.٣% فقط ويتركز المؤيدين لهذا الحزب في شمال شرق تركيا انظر خريطة (٢)، اما حزب «الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماظ فقد كانت مأساة بكل معنى الكلمة، لأن الحزب كان قد فاز في انتخابات ١٩٨٣ و١٩٨٧ بالحكم بمفرده، وشارك في الحكومات الائتلافية المتعاقبة عدة مرات، ولكنه في هذه المرة انخفض إلى نسبة لم يكن ليتخيلها أحد وهي ٥.١%، كما انخفضت نسبة حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان إلى ٢.٥%، وتمخضت هذه النتائج عن استقالة كل من زعيم حزب العمل القومي دولت بهجلي وزعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلر وزعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ، وكان بولنت أجاويد قد صرح في وقت سابق بأنه سيعتزل السياسة بعد الانتخابات، ويرى العديد من المراقبين أن الاقتصاد المتردي لعب دورا رئيسيا في تشكل الخريطة السياسية التي افرزتها الانتخابات الأخيرة، لأن الشعب اعتبر الائتلاف الحاكم هو المسئول عن الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في فبراير ٢٠٠١ وكانت زلزالا عنيفا فاقت أضراره وتأثيراته الزلزال الذي تعرض له تركيا عام ١٩٩٩، فقد فقدت الليرة التركية ٥٠% من قيمتها أمام الدولار، وارتفع التضخم بشكل هائل، واضطر الناس إلى إغلاق مصانعهم ومعاملهم وزاد الفقر والجوع والبطالة في البلد إلى أقصى حد، وقد تميزت ردود الفعل العالمية، وخاصة الاوروبية والأميركية، بقدر كبير من الحذر والترقب[٢١].

جدول(٥)

نتائج انتخابات ٢٠٠٢

الحزب	نسبة الأصوات
حزب العدالة والتنمية	%٣٤
حزب الشعب الجمهوري	%١٩.٥
حزب اليسار الديمقراطي	%١.٢
حزب العمل القومي	%٨.٣
حزب الوطن الأم	%٥.١
حزب الطريق القويم	%١٠
حزب السعادة	%٢.٥

المصدر: نتائج الانتخابات التركية، قسم البحوث التركي، منشورة في الموقع الالكتروني: http://www.albayan.co.ac.

خريطة (٢)

التوزيع الجغرافي للأصوات الانتخابية للأحزاب التركية الفائزة في انتخابات ٢٠٠٢

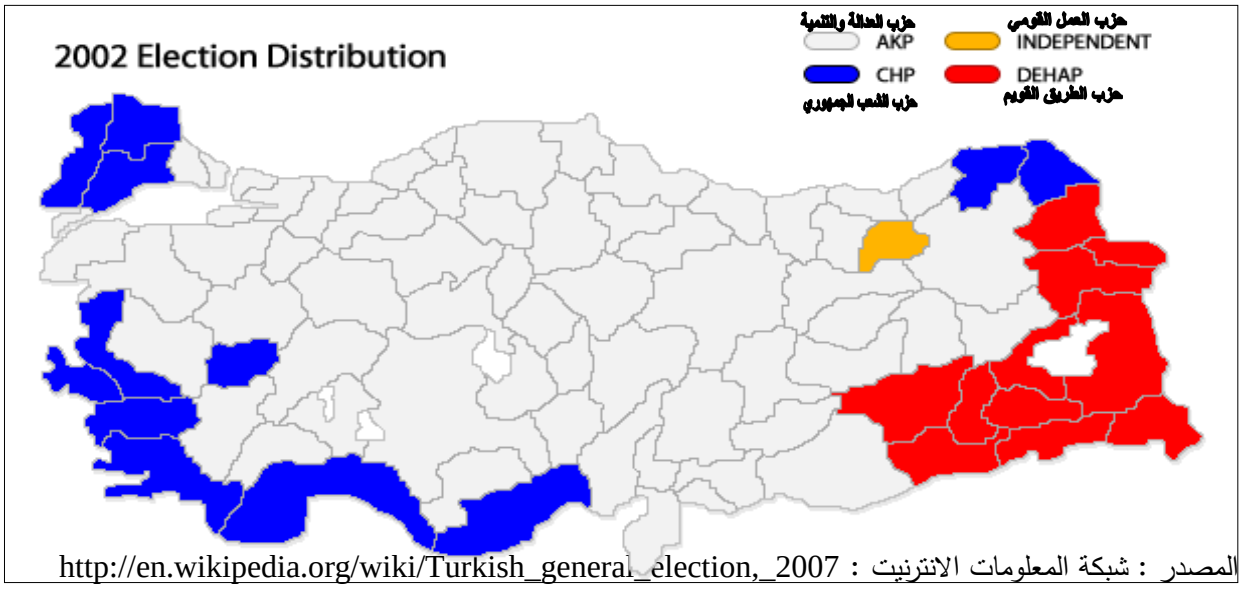

المصدر : شبكة المعلومات الانترنيت : http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish_general_election,_2007

إما انتخابات٢٢ تموز عام ٢٠٠٧ فكانت النتيجة النهائية للأصوات كما يلي :

جدول (٦) نتائج انتخابات ٢٠٠٧ التركية

ت	الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
١	حزب العدالة والتنمية (حزب وسط)	%٤٦.٦	٣٤١
٢	حزب الشعب الجمهوري (يسار اقصائي)	%٢٠.٨	١١٢
٣	حزب الحركة القومية	%١٤.٣	٧٠
٤	الحزب الكردي (ترشحوا كمستقلين)	%١٤.٣	٢٤
٥	مستقلين	%٥	٣
٦	حزب تركيا المضيئة	%٣.٩	–
٧	حزب تركيا المستقلة	%٣.٨	–
٨	حزب السعادة	%٢.٧٨	–
٩	حزب العمال	%٠.٢٨	–
١٠	حزب إعلاء الشعب	%٠.٤٧	–
١١	حزب الحرية والتضامن	%٠.١٦	–
١٢	الحزب الشاب	%١.٤٨	–
١٣	الحزب اليسار الديمقراطي	%٥.٣	–
١٤	الحزب الليبرالي الديمقراطي	%٠.٠٩	–
١٥	حزب العمل	%٠.٠٩	–
١٦	الحزب الشيوعي التركي	%٠.٢٣	–

المصدر : نتائج الانتخابات التركية ، شبكة فلسطين للحوار ، شبكة الانترنيت : http://www paldf.net

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي للأصوات الانتخابية للأحزاب التركية الفائزة في انتخابات ٢٠٠٧

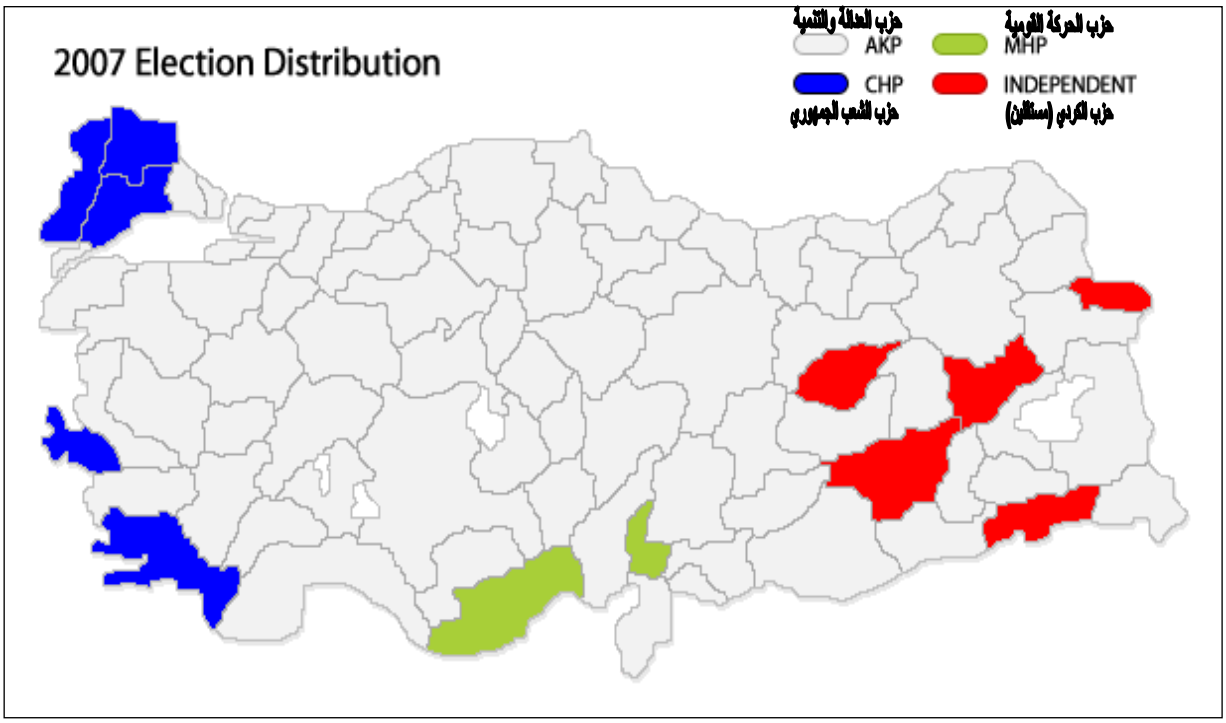

المصدر : شبكة المعلومات الانترنيت : http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish_general_election,_2007

يظهر من الجدول (٦) وخريطة (٣) إن حزب العدالة والتنمية، الذي يقوده رئيس الوزراء التركي الحالي نجح في الاحتفاظ بأغلبية في البرلمان، ويقود تركيا ذات التوجه العلماني للسنوات الخمس المقبلة.وحصل حزب العدالة والتنمية على (٤٦.٦%) من أصوات الناخبين ويظهر من الخريطة (٣) إن حزب العدالة والتنمية اكتسح أكثر من ثلاث ارباع تركيا حيث شملت الأصوات المؤيدة له كل من شمال وشمال شرق وسط وغرب تركيا وجزء من جنوبها وكذلك جزء من الجنوب الشرقي بأغلبية ساحقة، ما يعني أن دد نواب الحزب في البرلمان يصل إلى (٣٤١) نائباً، من أصل (٥٥٠) مقعداً وحصل حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥٠، حصل على (٢٠.٨%) من الأصوات، ليصل عدد مقاعده في البرلمان إلى (١١٢) مقعد إن المؤيدين لهذا الحزب اقتصر على جزء من شمال غرب تركيا بالإضافة إلى جزء من جنوب غرب تركيا.أما حزب الحركة القومية فحصل على (١٤.٣%) من أصوات الناخبين، أي (٧٠) مقعداً إن المؤيدين لهذا الحزب اقتصروا جزء من جنوب تركيا، إما الحزب الكردي (ترشحوا كمستقلين) فحصلوا على (٢٤) مقعد، معظمهم من الأكراد، إلى البرلمان الجديد إن المؤيدين لهذا الحزب اقتصروا في بعض أجزاء الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا لاحظ خريطة (٢)، وغيرهم (مستقلين) (٣) مقاعد، ولم تحقق الأحزاب التركية الأخرى نسبة العشرة في المائة اللازمة لتمثيلها في البرلمان، وقد دعا رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، لإجراء هذه الانتخابات، بعدما رفض الجيش والمعارضة، ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول، لرئاسة الجمهورية.وكان قد تم الدعوة للانتخابات كمخرج من أزمة سياسية بعد عدم تمكن البرلمان مراراً، من الموافقة على مرشح الحكومة للرئاسة، لانقسام توجهات نواب البرلمان.وقد عملت الأحزاب العلمانية والجيش صاحب النفوذ القوي، على إعاقة ترشيح غول، ذي الجذور الإسلامية، معتبرين أن العلمانية التركية في خطر.وقبل إعلان النتائج النهائية لانتخابات، أعلن زعيم "الحزب الديمقراطي"، محمد أغر استقالته بعدما فشل الحزب في تجاوز حاجز العشرة في المائة.وكانت مراكز الاقتراع قد فتحت أبوابها صباح الأحد الموافق ٢٢/تموز/٢٠٠٧ لانتخاب برلمان جديد سيكون من مهامه مواجهة جملة من التحديات، وأهمها الانتخابات

الرئاسية، والعنف الذي يمارسه المتمردون الأكراد، والانقسام المتزايد حول دور الإسلام في المجتمع التركي.وفتحت صناديق الاقتراع، البالغ عددها ١٦٠ ألف صندوق، موزعة في ٣٢ مقاطعة في شرقي البلاد، في الساعة السابعة صباحاً بالتوقيت المحلي.وبدأ الاقتراع بعد نهاية الحملات الانتخابية مساء السبت، ويشارك فيها ١٤ حزباً، إلى جانب ٧٠٠ مرشح مستقل، يتنافسون للحصول على أصوات ٤٢.٥ مليون ناخب، من إجمالي عدد السكان البالغ ٧٣ مليون نسمة، وغالبيتهم من المسلمين، مع وجود أقليات أرمينية مسيحية، وأقليات عرقية أخرى، كالأكراد.

وعن ألمقارنه خريطة (١) مع خريطة (٢) نلاحظ إن حزب العدالة والتنمية اكتسح أكثر من نصف تركيا من حيث المؤيدين له، بينما في انتخابات ٢٠٠٧ كان المؤيدون له أكثر من انتخابات ٢٠٠٢ وحصل على نسبة عالية جداً بينما يلاحظ إن حزب الشعب الجمهوري في انتخابات ٢٠٠٢ كان المؤيدين لهذا الحزب اقتصر على جزء من شمال غرب وشمال شرق تركيا بالإضافة إلى جنوب غرب تركيا، إما في انتخابات ٢٠٠٧فان المؤيدين لهذا الحزب اقتصروا فقط على جزء من شمال غرب تركيا بالإضافة إلى جزء من جنوب غرب تركيا، أما بالنسبة لحزب الطريق القويم في انتخابات ٢٠٠٢ فان المؤيدين لهذا الحزب تركزوا في شرق وجنوب شرق تركيا، بينما في انتخابات ٢٠٠٧ لم يكن لهم أي نسبة في الأصوات المؤيدة لهم ليدخلوا البرلمان ، إما حزب العمل القومي في انتخابات ٢٠٠٢ فان المؤيدين لهذا الحزب تركزوا في شمال شرق تركيا، إما في انتخابات ٢٠٠٧ لم يكن لهم أي نسبة في الأصوات المؤيدة ليدخلوا البرلمان. بينما ظهر في انتخابات ٢٠٠٧ حزب الحركة القومية ، المؤيدين لهذا الحزب اقتصروا في جزء من جنوب تركيا، إما الحزب الكردي (ترشحوا كمستقلين) ، المؤيدين لهذا الحزب اقتصروا في بعض أجزاء الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا.

من المؤشرات الرقمية الأخرى المهمة في الحياة السياسية التركية ازدياد عدد الناخبين حيث وصل إلى ٤٢.٥ مليون عام ٢٠٠٧ بينما كان العدد تسعة ملايين ناخب عام ١٩٥٠.

٣. تحليل النتائج:

تثير نتائج الانتخابات التركية الأخيرة العديد من القضايا سواء على المستوى التركي أو الإقليمي أو الدولي ويرجع ذلك إلى إن حزب العدالة والتنمية ذا الميول الإسلامية قد حقق فوزا كاسحا في انتخابات ٢٠٠٢-٢٠٠٧، تفوق كافة التوقعات، حيث حصد الحزب ٣٤.٣% من أصوات في انتخابات ٢٠٠٢ وارتفع في انتخابات ٢٠٠٧ ليصل ٤٦.٦% من الأصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات.

وفيما يلي نقدم تحليلا لدلالات الانتخابات الأخيرة على المستوى التركي والإقليمي والدولي :

أولا . دلالات النتيجة على المستوى التركي اسفرت الانتخابات التركية عن النتائج التالية: .

حصل حزب العدالة والتنمية على (٤٦.٦%) من أصوات الناخبين، ما يعني أن عدد نواب الحزب في البرلمان يصل إلى (٣٤١) نائباً، من أصل (٥٥٠) مقعداً، هي إجمالي مقاعد البرلمان التركي،وحصل حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥٠، على (٢٠.٨%) من الأصوات، ليصل عدد مقاعده في البرلمان إلى (١١٢) مقعد، أما حزب الحركة القومية فحصل على (١٤.٣%) من أصوات الناخبين، أي (٧٠)مقعداً إما الحزب الكردي (ترشحوا كمستقلين) فحصلوا على (٢٤) مقعد، معظمهم من الأكراد، إلى البرلمان الجديد وغيرهم (مستقلين) (٣) مقاعد. ولم تحقق الأحزاب التركية الأخرى نسبة العشرة في المائة اللازمة لتمثيلها في البرلمان، والجدير بالذكر أن هذه الانتخابات قد شارك فيها خمسة عشر حزبا تركيا، ومن ثم فإن إحدى عشر حزبا لم يحصل على النسبة المقررة لدخول البرلمان، وهو أمر يحمل في حد ذاته العديد من الدلالات، خاصة وان بعض هذه الأحزاب كان لها تاريخ طويل في العمل السياسي كحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت اجاويد رئيس الوزراء المستقيل، الذي لم يحصل سوى على ٥.٧% من الأصوات.

ومن ثم فأولى دلالات هذه النتائج تتمثل في ان الشعب التركي قد قام بعملية تغيير سياسي واسعة النطاق من خلال صناديق الانتخاب، فهذه الاحزاب القديمة التقليدية، والتي احتكرت العمل السياسي على مدى ما يقرب من ربع قرن، تم تهميشها تماما من واقع الحياة السياسية التركية على مدى السنوات القادمة، فهي لم تخرج من نطاق الحكم فحسب بل خرجت من البرلمان، حيث انها لم تحصل على النسبة المقررة للتمثيل فيه، ومن ثم فدور المعارضة البرلمانية صار يقتصر على حزب الشعب الجمهوري.

الدلالة الثانية تتمثل في الفارق الكبير في عدد الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية مقارنة بالحزب الذي يليه، حيث تزيد هذه الأصوات على ٩٠% مما حصل عليه حزب الشعب الجمهوري، ولقد عبر زعيم هذه الحزب دينيز بايكال عن هذا الوضع بقوله انه لأول مرة يمنح الشعب التركي ثقته بهذا الشكل لحزب واحد منذ فترة طويلة، ومن ثم فحزب العدالة والتنمية يتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان تساعده على تنفيذ السياسات التي يرى انها ملائمة للظروف التركية، إلا ان هذه الأغلبية أثارت المخاوف من إمكانية ان يستخدمها الحزب في تعديل الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي التركي، ولذلك فإن رجب طيب اردوغان . زعيم حزب العدالة والتنمية . سعى الى تهدئة هذه المخاوف اذ أكد الالتزام بأسس النظام العلماني حسبما ينص عليه الدستور، وأكد على مواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي، كما أعرب في تصريحات صحفية عن رغبة حزبه في الإسراع بانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

الدلالة الثالثة تدور حول ان هذه الثقة الكبيرة التي منحها الشعب التركي لحزب العدالة والتنمية لها استحقاقات كبيرة وصعبة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية البالغة الصعوبة التي تعيشها قطاعات كبيرة من الشعب التركي، وهو الأمر الذي تدركه قيادات هذا الحزب، حيث أعلن عبد الله غول نائب اردوغان في رئاسة الحزب والرئيس الحالي، ان على الشعب التركي ان يعطي الحزب الفرصة لعلاج المشكلات التي تواجه تركيا، ويواجه الحزب في موقعه بالسلطة العديد من المشكلات الداخلية والخارجية بالغة الدقة كإصلاح نظام التعليم، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وقضية الانضمام الى الاتحاد، والسماح بالتعليم والبث الإذاعي والتليفزيوني باللغة الكردية، والقضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، وهذه القضايا تحتاج الى خطوات مدروسة بدقة في التعامل معها وإدارتها الأمر الذي يضع الحزب وقادته على محك التجربة العملية بحساباتها المعقدة ومتغيراتها العديدة.

ثانيا . الدلالات على المستوى الإقليمي إن قراءة نتائج هذه الانتخابات ودلالاتها على المستوى الإقليمي تعني النظر الى نتائج الانتخابات الأخرى التي جرت مؤخرا في المنطقة، ففي خلال الفترة الأخيرة شهدت المغرب والبحرين والعراق إضافة الى تركيا انتخابات نيابية، وما يجمع بينها هو حصول التيار الإسلامي في الدول الأربع على الأغلبية أو على أكبر نسبة من أصوات الناخبين الأمر الذي يعني صعودا مستمرا واضحا لتيار الإسلام السياسي، إلا انه يبقى للتجربة التركية دلالاتها الخاصة في هذا السياق حيث ان درجة التسامح مع التيار الإسلامي في تركيا محدودة الى حد كبير مقارنة بالبحرين والمغرب والعراق، ومع ذلك حقق حزب العدالة والتنمية بميوله الإسلامية الواضحة هذا النصر الكبير، ومن ثم فالواضح ان التيار الإسلامي السياسي على المستوى الإقليمي يتمتع بثقل سياسي واضح مقارنة بالقوى السياسية الأخرى في دول المنطقة، مهما اختلفت درجات التسامح والتضييق على هذا التيار، وهو ما يستحق قدر من التأمل والدراسة المتصرفة للتعامل مع هذه الظاهرة، خاصة وإنها تعبر عن إرادة الشعوب في هذه المنطقة من العالم، كما أنها تفرض على التيار الإسلامي العديد من الاستحقاقات، خاصة في مجال تطوير أطروحاته وأساليبه في العمل السياسي، وربما يكون النموذج التركي المعتدل الى حد بعيد والذي يمثله حزب العدالة والتنمية نموذجا هاما في هذا المجال خاصة وانه اكتسب العديد من الخبرات العملية على مدى السنوات الأخيرة في نطاق التعامل مع قواعد العمل السياسي، واستفاد من خبرات إسلامية أخرى، كالخبرة الجزائرية على سبيل المثال، فالمقارنة بين تصريحات أردوغان بعد فوز حزبه، وتصريحات قادة جبهة الإنقاذ في الجزائر في الثمانينات

توضح ذلك، كما أن تعاطي الحزب مع مشكلة الحجاب في تركيا توضح وتؤكد على ان الحزب قد عرف أسلوب التعامل مع هذه المشكلة في نطاق قواعد العمل الديمقراطي.

ثالثا . دلالات الانتخابات التركية على المستوى الدولي: ترتبط هذه الدلالات بالظروف الدولية المحيطة بالعملية الانتخابية في تركيا، وهي تتمثل في هجمة شرسة على الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم، وتشويه القيم الإسلامية السمحة وإلصاق تهمة الإرهاب بكل ما هو مسلم، كما انها تمت في نطاق حملة إعلامية مستمرة على المستوى الداخلي والخارجي ، ومع ذلك فقد حملت صناديق الاقتراع ممثلي هذا التيار الإسلامي الى مقاعد البرلمان ليس في تركيا فحسب وإنما في دولتين أخريين في ذات الوقت، الأمر الذي يعني ان الشعوب في العالم الإسلامي تعبر في موقفها هذا عن ردها المباشر على هذه الحملات، وهو ما يستدعي من الدول الإسلامية توظيف الزخم الرسم الشعبي في إطاره الصحيح على المستوى الدولي، وإيضاح حقيقة الإسلام والمسلمين، وقدرتهم على إدارة شئونهم السياسية بالأساليب الراقية والمتحضرة، وان على الدول الأخرى التي ترفع لواء الديمقراطية هنا وهناك ان تعترف بحق الشعوب الإسلامية في ممارسة حقوقها الديمقراطية وفقا لإرادتها، وان هذا هو الطريق لتحقيق الأمن والسلام والتسامح، والحوار بين الحضارات.

ويبقى ان نشير الى دلالة هذا الحدث بالنسبة للعلاقات التركية العربية، فوفقا لاردوغان، فإن تركيا لن تقوم بأي مبادرات تجاه الدول العربية، ما لم تأخذ الدول العربية بزمام المبادرة في هذا الشأن، فإذا أخذت المبادرة فإن كل خطوة عربية سيكون مقابلها عشرة خطوات تركية، ومن ثم فعلى الدول العربية ان تتوصل الى رؤية مشتركة ملائمة لإقامة وإدارة العلاقات العربية . التركية على أسس تتلاءم والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة.

أن حزب الفضيلة الذي كان يمثل الإسلام السياسي في تركيا تمخض عن حزبان مستقلان، الأول حزب السعادة برئاسة رجائي قوطان ويعتبر امتدادا لرئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان، ويمثل التيار المحافظ. وتشير الاستفتاءات إلى عدم قدرة السعادة على الحصول على نسبة ١٠% إلا إذا تحالف مع حزب آخر. والثاني حزب العدالة والتنمية الذي بزعامة أردوغان ويمثل الجناح الأكثر شبابا واعتدالا، ويمكننا تلخيص أسباب شعبية الرجل كالآتي:

أولا– النجاح الكبير الذي حققه سابقا حينما كان عمدة إسطنبول مما جعل الشعب يحبه ويثق به.

ثانيا– انحيازه الدائم في مختلف خطاباته وتحركاته للطبقة الوسطى التي تأثرت من الأزمة الاقتصادية بشكل كبير.

ثالثا– استفادته من الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه الإسلامي وبعض أعضائه من مناهضة المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام الجمهوري واستخدام المقولات الإسلامية لكسب ود الشعب، فالطبقة المتدينة في تركيا لا تؤيد مثل هذه المقولات المتشددة بعد تجربة أربكان التي أدت إلى تضييق الخناق حول الحركات الإسلامية. ويؤكد أردوغان منذ تشكيله لحزب العدالة والتنمية أنه أحدث تغييرا جذريا في أفكاره وسلوكه وأن حزبه ليس حزبا إسلاميا، مشددا على احترامه لعلمانية الدولة وترحيبه بمساعي تركيا لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي بشرط ألا تتعارض مع المصالح الوطنية، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وترقية الاقتصاد التركي الحر، كما أكد في برنامج حزبه أنه سيدافع عن ضرورة توسيع حرية التعبير الديمقراطي، ومنح الحرية في اللباس للمتحجبات وغيرهن، مع الحرص على عدم استغلال القيم الدينية لأغراض سياسية.

رابعا– رغم كاريزماتية أردوغان فهو يؤكد أن حركته لا تقوم على سيادة رجل واحد والتعصب إليه حتى النهاية، والأصل هو استمرار الفكرة دون ارتباط بالأشخاص. هذا الموقف ساعد على كسب ود الشعب وثقته، خاصة بعدما أصدرت لجنة الانتخابات التركية العليا قرارا بعدم أهلية أردوغان لخوض الانتخابات المبكرة هو وأربكان، فقد سعى حزب السعادة مع حزبين آخرين إلى تأجيل الانتخابات حتى يتسنى للبرلمان القيام ببعض الإصلاحات في الدستور لكي تزول العوائق التي تمنع أربكان من دخوله البرلمان ومن ثم قيادته لحزب السعادة، غير أن أردوغان لم يؤيد هذه الحركة مع العلم بأنه كان بإمكانها أن تثمر نتائج إيجابية بالنسبة لدخوله البرلمان لو أيدها هو ورفاقه.

خامسا– يرى مراقبون أن صعود شعبية حزب العدالة والتنمية يعود إلى انهيار وسط اليمين في تركيا، فإذا تمكن أحد قادة اليمين من توحيد صفوفه فذلك يؤدي إلى عودة الأصوات التي ذهبت إلى حزب العدالة والتنمية، غير أن الحزب يؤكد دائما أنه لا ينتمي إلى فئة معينة من الشعب، وأن أبوابه مفتوحة لكل الأفكار اليمينية واليسارية، وقد ينجح أردوغان في توحيد صفوف وسط اليمين تحت مظلته مما يتيح له شعبية لم يحصل عليها زعيم من قبل.

يضاف إلى ما سبق أن الشعور السائد بالنقمة من جراء استمرار الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع السياسية والأحوال الاجتماعية لدى الشعب التركي، فضلا عما تتعرض له الأحزاب الدينية في تركيا من اضطهاد، فسح المجال أمام حزب العدالة والتنمية للفوز في الانتخابات.

الهوامش:

١. محمد عوض ، تركيا الواقع والطموح ، مجلة الحياة ، منشوره في الموقع الالكتروني:
http:// www.kermanigrasbouragan.com.
٢. J.c.Dewdney (1972) Turkey,recent popwultion trends (population of the middle Eastand north Africa-s.I.c larke and w.B.fisher ,university of landon.
٣. اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة: د. حميد الدوري، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص١٦٧-١٧٣.
٤. جهاد المحيسن، الحجاب التركي نهاية الصراع أم بدايته، جريد الغد، ٢٠٠٨، منشورة في الموقع الالكتروني:
http://www.alghad.jo
٥. طه عودة، معركة الحجاب في تركية ، بحث منشور في الموقع الالكتروني:
http://almoslim.ne t .
٦. احمد عز، نسبة البطالة في تركيا تستقر عند نسبة ٩٩% في عام ٢٠٠٧، بحث منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.arabic.xinhuanet.com
٧. إدريس بووانو، انعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي على الشرق الأوسط، بحث منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net
٨. حزب الوطن الأم التركي ، مقال منشور في الموقع الالكتروني :
http://www.aljazeera.net
٩. حزب الطريق القويم التركي، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net
١٠. زنار مصطفى، لا استقرار في تركيا بدون حل المسألة الكردية ، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.kurdroj.com
١١. الانتخابات التركية واقع وتشكيل مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net
١٢. حزب اليسار الديمقراطي ، بحث منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.ne
١٣. الانتخابات التركية واقع وتشكيل، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net
١٤. حزب تركيا الجديدة (YTP)، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net
١٥. حزب السعادة التركي ، مقال منشور في الموقع الالكتروني :
http://www.aljazeera.net

١٦. محمد سليمان، تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، خطأ التعميم والقياس، مجلة العصر، العدد ٦، لبنان، ٢٠٠٤.
١٧. الحزب الكردستاني: العمالي الأصل،الماركسي الفكر والعقيدة ، الكردي التكوين، بدأ معركته من اجل تكوين دولته المنشودة منذ مئات السنين. أسس مجموعة من الشباب المندفع بحب القومية على حب الوطن، في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٨، وتم تعيين عبد الله أوجلان رئيسا له عند تأسيسه.
١٨. مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيات، ١٩٨٤م، ص ص١٨٨-١٨٩.
١٩. إحصائيات انتخابية، قسم البحوث التركي، منشورة في الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exere
٢٠. الانتخابات التركية، تحول تاريخي يضع البلاد على مشارف عصر جديد، بحث منشور في الموقع الالكتروني:
http://www.albayan.co.ac.
٢١. حزب العدالة والتنمية يقود تركيا لخمس سنوات مقبلة، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://arabic.cnn.com/2007/world/7/23/turkey.elections/index

. المصادر:

١- احمد نوري ألنعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٢- اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة: د.حميد الدوري، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٣- عبد الوهاب ألكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول أ/ب/ت/ث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
٤- عبد الجبار قادر غفور، تركيا المعاصرة ١٩١٨-١٩٨٠ إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل)، ١٩٨٨م.
٥- محمد سليمان، تجربة حزب العدالة والتنمية التركي . خطأ التعميم والقياس، مجلة العصر، العدد٦، لبنان، ٢٠٠٤م.
٦- مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ١٩٨٤م.